بكين والسلطة التنفيذية المحلية ترفضان تقديم أي تنازل جديد

المتظاهرون في هونغ كونغ يعودون إلى الشارع بعد فترة تهدئة قصيرة

مظاهرات في هونغ كونغ

عاد المتظاهرون المؤيدون للديموقراطية أمس الأحد إلى شوارع هونغ كونغ، بعد فترة تهدئة قصيرة ونادرة خلال حوالى ستة أشهر من حركة احتجاج سياسية.

ويُعدّ التعبئة هذا بمثابة اختبار للسلطة والمتظاهرين، بعد أسبوع من انتخابات محلية حقق فيها المعسكر المؤيد للديموقراطية فوزاً ساحقاً. ولا تزال بكين والسلطة التنفيذية المحلية ترفضان تقديم أي تنازل جديد.

وشارك عدد كبير من سكان هونغ كونغ في أحد التجمعات الثلاثة التي سمحت بها السلطات.

وقال متظاهر يبلغ 27 عاماً أثناء مشاركته في مسيرة تتجه إلى القنصلية الأميركية بهدف تقديم الشكر لواشنطن على دعمها لحركة الاحتجاج، "أريد أن أوجّه رسالة إلى الحكومة: لم ننتهِ بعد و(الاحتجاجات) لم تنته".

وأعرب عن أمله فَي أن تحصل التحركات الجديدة بشكل سلمي وعن خشيته من "عدم تغيّر الرأي العام في حال تواصلت أعمال العنف والمواجهات".

غير أنه أشار إلى أنه لا يمكن أن يمنع شعوره بالقلق من احتمال تراجع زخم الحركة الاحتجاجية "في حال اعتمدنا سلوكاً سلمياً بشكل كامل".

على مسافة قريبة، انضمت مراهقة تبلغ 13 عاماً إلى التظاهرة التي رفع فيها المشاركون علم الولايات المتحدة وأنشدوا النشيد الوطني الأميركي.

وقالت لوكالة فرانس برس "أعتقد أن سكان هونغ كونغ سيواصلون النزول إلى الشارع، وإلا فإن الحكومة يمكن أن تعتقد أننا تخلينا عن مطالبنا". وأضافت "سأنضمّ (إلى التظاهرات) كلما استطعت".

وبدأ تجمع أخر في حي تسيم شا تسوي التجاري في جنوب شبه الجزيرة. وكان منظموه دعوا المشاركين إلى "ضبط النفس" عبر منتدى على الانترنت.

وتهدف هذه التظاهرة إلى تذكير بكين والسلطات في هونغ كونغ بمطالب الحركة المؤيدة للديموقراطية، خصوصاً إجراء انتخابات عامة فعلية وفتح تحقيق مستقل في ما يعتبرونه عنفاً من جانب الشرطة في تعاملها معهم. شارك أطفال ومسنّون في تظاهرة سلمية جرت من دون تسجيل أي حادث.

وليل السبت الأحد، قطع متظاهرون طرقاً في حيّ مونغ كوغ الشعبي واستخدمت الشرطة ثلاث مرات الغاز المسيل للدموع، للمرة الأولى منذ الانتخابات التي أجريت في 24 نوفمبر.

ومنذ بدء الحركة الاحتجاجية في يونيو، تم استخدام أكثر من 12 ألف قنبلة مسيلة للدموع، بحسب الشرطة.

وانتشر شريط فيديو على الانترنت يظهر فيه متظاهر يعتدي بشكل وحشي على رجل يحاول إزالة حاجز.

وفي الشريط المصوّر، يسخر المعلّق من الرجل الضحية الذي يتعثّر ويسقط بعد أن تعرض للضرب على رأسه بغرض ثقيل. وسالت الدماء من جرحه.

وأكدت الشرطة في بيان الحادثة مشيرةً إلى أن "حتى الآن، لم يتمّ توقيف أحد وأن الضحية الذي يعاني من إصابة في الرأس، نُقل إلى المستشفى".

وقال قائد شرطة هونغ كونغ كريس تانغ بينغ-كونغ الأحد في حديث إذاعي إن هذا الاعتداء حصل مساء السبت في مونغ كوغ. وأكد تانغ أن "ذلك كان يمكن أن يقتله".

وبدأت حركة الاحتجاج في يونيو جراء رفض مشروع قانون ينصّ على تسليم مطلوبين إلى الصين القارية.

وتمّ تعليقه بعد ذلك غير أن الاحتجاجات لم تتوقف بل رُفع سقف مطالبها إلى مزيد من الديموقراطية ومحاسبة الشرطة، لتندلع مواجهات عنيفة بين الشرطة والمحتجين.

فلورانس: معركة فرنسا في الساحل ستستغرق «وقتاً طويلاً»

أكدت وزير الجيوش الفرنسية فلورانس بارلي على أن المعركة التي تخوضها فرنسا ضد الجهاديين في منطقة الساحل ستستغرق "وقتاً طويلاً"، وذلك في مقابلة نشرتها صحيفة "لو جورنال دو ديمانش" عشية تكريم وطني لذكرى الجنود الفرنسيين الـ13 الذين قُتلوا في عملية في مالي.

ولدى سؤالها عن نية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إعادة النظر في استراتيجية القوات الفرنسية التي تقاتل الجهاديين في منطقة الساحل في سياق أمني إقليمي متوتر، شددت الوزيرة على أن "هذه المعركة ستستغرق وقتاً طويلاً".

وقالت للصحيفة إن "كل الخيارات مطروحة على الطاولة لإعطاء هذه العملية الكبيرة ضد الإرهاب في الساحل، كل فعاليتها". وستحضر بارلي الاثنين في باريس إلى جانب رئيس الدولة الفرنسية مراسم تكريم 13 جندياً قُتلوا في حادث اصطدام مروحيتين أثناء عملية قتالية في شمال شرق مالي.

وأضافت "عندما زرت المكان مطلع نوفمبر، تمكنت من استنتاج أن الوضع يتدهور. وتشهد على ذلك الخسائر التي تتكبدها جيوش مالي وبوركينا فاسو والنيجر. لكن في الوقت نفسه، تحقق عملية برخان التي ترافق القوات المسلحة الإفريقية نجاحات". وتضمّ قوة برخان الفرنسية 4500 عنصر في شريط الساحل والصحراء الكبرى لمحاربة المجموعات المسلحة المنتمية إلى تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة. لكن بعد ست سنوات من الوجود المتواصل وسقوط 41 قتيلاً من الجانب الفرنسي، لا يزال هناك أعمال عنف جهادية في شمال مالي وقد وصلت إلى وسط البلاد وكذلك إلى بوركينا فاسو والنيجر المجاورين.

وحذّرت بارلي قائلةً "هذه المنطقة تقع على أبواب أوروبا". وأضافت "هدفنا هو أيضاً أن يكون هناك أوروبيون أكثر في الصفوف الأولى مع فرنسا ودول الساحل"، في وقت تطمح باريس إلى إنشاء قوة أوروبية خاصة لدعم القوات المحلية في القتال، العام المقبل.

مسؤول إيراني يشير إلى انتخابات تشريعية أكثر انفتاحاً

قال مسؤول إيراني كبير في مقابلة مع وكالة فرانس برس إن السلطات قد تكون أكثر انفتاحا من السابق على الموافقة على مرشحين للانتخابات البرلمانية المرتقبة في فبراير.

وقال المتحدث باسم مجلس صيانة الدستور عباس علي كدخدائي "لا نعتبر أنفسنا بمنأى عن الانتقادات. قد نقبل أيضاً أن أخطاء يمكن أن تكون ارتُكبت في الماضي". وأضاف "لكن للانتخابات التشريعية المقبلة، نحاول تقليل أخطائنا واحترام حقوق المرشحين".

وتأتي تصريحات كدخدائي لفرانس برس في وقت يبدأ تسجيل المرشحين للانتخابات البرلمانية المرتقبة في 21 شباط/فبراير.

ومجلس صيانة الدستور الذي يهيمن عليه المحافظون المتشددون، هو الهيئة المسؤولة عن تنظيم ومراقبة الانتخابات في إيران ومنها التدقيق في المرشحين. وقال كدخدائي "إذا تمسكنا بتطبيق القانون، سنتمكن من إرضاء أكبر عدد ممكن من المرشحين".

وكان مجلس صيانة الدستور قد واجه في الماضي اتهامات، وخصوصا من جانب الإصلاحيين، بمنع مرشحين من خوض الانتخابات لأسباب سياسية أكثر منها دستورية.

وكان الرئيس المعتدل حسن روحاني دعا في نوفمبر المجلس إلى تطبيق القانون بشكل صارم على ضوء الانتخابات المرتقبة.

في الانتخابات البرلمانية السابقة في إيران في فبراير 2016، أجاز مجلس صيانة الدستور ترشح 6229 شخصا بينهم 586 امرأة، للتنافس على 290 مقعد -- أي أكثر بقليل من 51 بالمئة من الأشخاص الذين قدموا ترشيحاتهم.

وفي المقابلة، قال كدخدائي إن عددا أكبر من المرشحين تتم الموافقة عليهم، من شأنه أن يؤدي إلى "نسبة مشاركة أعلى".

«حشد» يعدم شخصين في الكونغو الديموقراطية

أقدم حشد في شرق جمهورية الكونغو الديموقراطية على إعدام شخصين خارج نطاق القانون للاشتباه بانتمائهما الى ميليشيا تم تحميلها مسؤولية مقتل مئة مدني الشهر الماضي، وفق ما أفاد مراسل لفرانس برس.

غير أن الجيش أعلن أن القتيلين هما رقيب وزوجته التي كانت برفقته.

ونُفذت عملية القتل تزامناً مع زيارة مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام جان بيير لاكروا للمنطقة التي شهدت تظاهرات مناهضة للامم المتحدة منذ بدء هجمات الميليشيات المسلحة.

وعثر على ذخائر في أكياس تخص القتيلين اللذين كانا يرتديان ملابس مدنية.

وقال مراسل فرانس برس إن الحشد المؤلف من عشرات الأشخاص اتهم الرجل والمرأة بأنهما ينتميان الى "القوات الديموقراطية المتحالفة"، وهي جماعة مسلحة غامضة لها صلات بالإسلاميين الأوغنديين.

وقال فابريس موهيندو الذي يعمل في موقف السيارات حيث جرت عملية القتل إن الضحيتين "لم يكونا يحملان بطاقات هوية، وعندما فحصنا حقائبهما وجدنا فيها ذخيرة وملابس عسكرية". وأضاف موهيندو "هما عضوان في +القوات الديموقراطية المتحالفة+ وكانا في طريقهما لتنفيذ عملية ضد المواطنين. لقد حيدناهما". ومن جهته، أعلن الجيش ان القتيلين هما رقيب في الجيش وزوجته.

وكان الرقيب بهاتي سيسيبومي في طريقه إلى مركز عمله في ولاية إيتوري شمال بيني، وفق ما أعلن المتحدث باسم الجيش ماك هازوكي لوكالة فرانس برس.

وتأتي عملية القتل بعد تصفية مماثلة لشخص في اويشا، على بعد 30 كيلومترا شمال بيني، الجمعة على يد مدنيين اعتقدوا انه مقاتل في صفوف القوات الديموقراطية المتحالفة.

كما أن زيارة لاكروا الى بيني تأتي بعد أيام من اقتحام عصابة لقاعدة للأمم المتحدة في البلدة احتجاجا على فشل بعثة حفظ السلام في وقف العنف الذي تمارسه الميليشيات.

وقال لاكروا خلال زيارته القصيرة للبلدة وقبل أن يغادر الى إقليم إيتوري "لا تخطئوا من هم الأعداء".

9 قتلى و3 جرحى في تحطم طائرة في ولاية ساوث داكوتا الأميركية

أدى تحطم طائرة في ولاية ساوث داكوتا الى مقتل تسعة أشخاص بينهم طفلان وجرح 3 آخرين، في الوقت الذي كانت السلطات قد حذرت من هبوب عواصف في المنطقة، وفق مسؤولين أميركيين.

وتحطمت الطائرة من طراز بيلاتوس بي سي-12 بعد وقت قصير على إقلاعها، على بعد 1,5 كلم تقريبا من مطار تشامبرلاين وكان على متنها 12 شخصا، كما ذكرت إدارة الطيران الفيدرالية الأميركية.

وقالت المدعية العامة لمقاطعة برول تيريزا مول روسو إن من بين القتلى قبطان الطائرة. وأضافت لوسائل الإعلام أن الناجين الثلاثة نقلوا إلى مستشفى في سو فولز.

وكانت الطائرة قد أقلعت من المطار قبيل ظهر السبت بالتوقيت المحلي، متجهة إلى مطار أيداهو فولز بولاية أيداهو الواقعة إلى غرب الولايات المتحدة.

وقالت إدارة الطيران الفيدرالية إن المحققين في طريقهم إلى مكان الحادث وإن المجلس الوطني لسلامة النقل سيتولى التحقيق.

وغرّد المجلس الوطني لسلامة النقل أنه باشر "التحقيق اليوم في حادث تحطم طائرة بيلاتوس بي سي12- قرب تشامبرلاين".

وتقع ولاية ساوث داكوتا في منطقة السهول الشمالية المعرضة لعواصف ثلجية في وقت تهب عاصفة باتجاه شرق الولايات المتحدة.

ويستمر التحذير الذي أعلنته السلطات من هبوب عواصف في مقاطعة برول حتى منتصف يوم الأحد، وفق الهيئة الوطنية للأرصاد، مع احتمال تساقط ثلوج "ما يمكن أن يحجب الرؤية بشكل كبير".

وقال مكتب مدعي عام الولاية إنه "لا بد من الإشادة برجال ونساء أجهزة تطبيق القانون والمسعفين والطواقم الطبية لدورهم البطولي في إنقاذ الضحايا في الظروف الجوية القاسية".

جونسون يتعهّد مراجعة آليات تنفيذ الأحكام القضائية في بريطانيا

تعهّد رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون إعادة النظر بآليات تنفيذ الأحكام القضائية في البلاد بعدما طعن مدان سابق بالإرهاب، خرج من السجن بإطلاق سراح مشروط، شخصين حتى الموت وجرح ثلاثة عند جسر لندن، في اعتداء تبناه تنظيم الدولة الإسلامية.

وشارك عدد من الأشخاص كانوا موجودين في المكان في منع عثمان خان من استهداف عدد أكبر من الضحايا، قبل أن ترديه الشرطة.

وأظهرت تسجيلات مصوّرة التقطها شهود عيان وانتشرت على تويتر، مجموعة من الأشخاص يحاولون السيطرة على خان البالغ 28 عاما في الشارع بعدما بدأ هجومه في مركز فيشمونغرز، المبنى التاريخي في الجانب الشمالي من الجسر في وسط العاصمة البريطانية.

وكان خان قد خرج من السجن في ديسمبر 2018 بإطلاق سراح مشروط بعدما قضى نصف عقوبته البالغة 16 عاما لإدانته بالإرهاب، وكان يرتدي حزاما ناسفا مزيفا.

وأكد المحققون عدم ملاحقة أي مشتبه به آخر على ارتباط بالحادث.

وتبنى تنظيم الدولة الإسلامية الاعتداء عبر بيان لوكالة أعماق التابعة له على تطبيق تلغرام جاء فيه أن "منفذ هجوم لندن أمس من مقاتلي الدولة الإسلامية، ونفّذ الهجوم استجابة لنداءات استهداف رعايا دول التحالف".

ويأتي الاعتداء بعد سنتين من صدم متطرفين إسلاميين مارة على جسر لندن ومهاجمتهم بالسكاكين أشخاصا بشكل عشوائي في سوق بورو القريب.

وقتل في ذاك الاعتداء ثمانية أشخاص وجرح 48 آخرون قبل أن تردي الشرطة المهاجمين الذين كانوا يرتدون أحزمة ناسفة مزيفة.

وأجرت الشرطة عمليتي تفتيش في ستوك أون ترنت، حيث يقيم خان، وفي ستافورد في وسط إنكلترا.

ويأتي الاعتداء الأخير قبل أقل من أسبوعين من موعد إجراء الانتخابات العامة في بريطانيا، وقد دفع السياسيين إلى تعليق حملاتهم الانتخابية.

وفي تصريح من موقع الاعتداء قال جونسون "من غير المنطقي بالنسبة الينا كمجتمع أن نخرج مدانين بجرائم إرهاب من السجن بإطلاق سراح مشروط (قبل ان يقضوا كامل عقوبتهم)".

وقال جونسون الذي ترأس في يوليو حزب المحافظين "على الناس (المحكومين) أن يسددوا الغرامات وأن يقضوا فترات الحبس التي حكم عليهم بها"، مشيرا إلى أن حزبه يدعو إلى التشدد في تنفيذ آليات الأحكام القضائية.

من جهته اعتبر رئيس حزب العمال جيريمي كوربن أن هناك إخفاقات في معالجة قضية خان تطرح تساؤلات ملحّة حول مدى فاعلية عمل هيئة إطلاق السراح المشروط والنظام القضائي.

وأضاف "علينا أن نجري تحققا شاملا حول أداء القضاء الجنائي بكل جوانبه".

وبعد ساعات قليلة من كلام جونسون كشفت هوية أول ضحية في الاعتداء ويدعى جاك ميريت، وهو منسّق محاضرات في معهد علم الجريمة في جامعة كامبريدج، بحسب وسائل علام.

جونسون في البرلمان

وزير دفاع إثيوبيا ينتقد آبي أحمد في خلاف علني قبل الانتخابات

وجّه وزير الدفاع الإثيوبي، ليما ميغيرسا، الحليف الرئيسي لرئيس الوزراء آبي أحمد، انتقادات لخطة دمج الائتلاف الحاكم في حزب واحد، ما يؤشر إلى انقسامات متنامية قبل الانتخابات المقررة عام 2020.

وقال محللون إن خروج الخلاف إلى العلن بين ليما وآبي، اللذين يعدان الأقوى في إتنية الأورومو، سيزيد من الغموض السياسي الذي يلف البلاد قبل انتخابات مايو، كما أنه قد يعرقل الخطة الإصلاحية لرئيس الوزراء.

وفي مقابلة الجمعة مع إذاعة صوت أميركا التي تبث بلغة "عفان أورومو"، انتقد وزير الدفاع خطوة دمج تحالف الأحزاب العرقية الإقليمية التي تحكم البلاد منذ ثلاثة عقود.

وقال ليما "كان لدي منظور مختلف منذ بداية المحادثات حول اندماج الجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية الإثيوبية (الائتلاف الحاكم)"، مضيفا "حتى لو كان يجب أن يحدث هذا، فلا ينبغي القيام به على عجل".

ومخطط آبي حامل نوبل للسلام لتحويل الجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية الإثيوبية إلى حزب واحد رفضه أيضا حزب جبهة تحرير شعب تيغرايان، الذي كان الحزب المهيمن في عهد الزعيم الراحل ميليس زيناوي.

وصوّتت الأحزاب الثلاثة الأخرى في الائتلاف في الأسبوع الماضي بالموافقة على الاتحاد وتشكيل حزب الازدهار، الذي يأمل آبي أن يعالج الانقسامات العرقية التي تشوب عهده، في حين يعتبر معارضون أن هذه الخطوة لن تؤدي إلا إلى تعميق الانقسام.

كما رفض ليما أيضاً فلسفة "ميديمر" (تعني التآزر بالامهرية) التي ينتهجها آبي وتهدف إلى توحيد البلاد.

وليما هو رئيس سابق لولاية أورميا التي تعد الأكبر والأكثر سكانا في إثيوبيا، وهو حالياً نائب رئيس الحزب الحاكم في الولاية.

أما آبي الذي يتحدر أيضاً من إتنية الأورومو فقد وصل إلى السلطة في أبريل 2018 بعد أكثر من عامين من الاحتجاجات المناهضة للحكومة بقيادة أكبر مجموعتين اتنيتين في البلاد الأورومو والأمهرا.

وقال المحلل الإثيوبي، آبيل أباتي، إن الانفصال العلني بين الرجلين سيزيد على الأرجح من الغموض السياسي في البلاد، التي تستعد لإجراء انتخابات عامة العام المقبل.

وأضاف "مع أن عملية تشكيل حزب الازدهار من رماد الائتلاف الحاكم قد قطعت شوطا كبيرا، إلا أنها لا تزال بعيدة عن الاكتمال. وهذا الخلاف العلني قد يضر بخطط تشكيل الحزب الجديد".

واعتبر رشيد عبدي المحلل المختص بالقرن الإفريقي على "تويتر"، أن آبي يواجه "مشكلة عميقة" بعد أن تخلى عنه "أهم دعامة له في إتنية الأورومو".